المرصد النيابي العراقي

التقرير الشهري الأول للدورة التشريعية الثالثة تموز ٢٠١٤

المقدمة

بعد أن نجح المرصد النيابي العراقي في القيام بمهمة مراقبة وتوثيق أداء مجلس النواب، في دورته التشريعية الثانية ٢٠١٠- ٢٠١٤، وانتج خلال ذلك قاعدة بيانات واسعة ودقيقة توثق جميع ما يتعلق بمهام مجلس النواب التي نصت عليها المادة (٦١) من الدستور العراقي، ها هو يستكمل عمله بمراقبة الدورة التشريعية الثالثة ٢٠١٤- ٢٠١٨، مستهلاً ذلك بإصدار تقريره الشهري الأول الخاص بعمل مجلس النواب خلال شهر تموز ٢٠١٤، والذي سيتضمن نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد بين الكتل المتنافسة، ثم الجلسة الأولى وما دار فيها وما تلى ذلك من تطورات اختيار رئيس البرلمان ونائبيه ورئيس الجمهورية.

انتخابات مجلس النواب

بدأت العملية الانتخابية بجملة من الإجراءات قامت بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جاءت بمقدمتها مصادقة مجلس المفوضين على عدد من الانظمة والاجراءات الخاصة بانتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٤، منها؛ المصادقة على نظام اعتماد وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين. والمصادقة على نظام واجراءات تسجيل الكيانات والائتلافات السياسية....

وقد بلغ عدد المرشحين (٩٠٤٥) مرشحاً ومرشحة، موزعين على (٢٧٦) كيانا من الكيانات التي صادقت عليها مفوضية الانتخابات،

كما بلغ عدد الائتلافات والكيانات السياسية المصادق عليها (١٠٧) ائتلافا، وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (١)

نتائج الانتخابات

صادقت المحكمة الاتحادية العليا بموجب قرارها ذي العدد (٣١/ت.ق/٢٠١٤) على أسماء جميع الفائزين باستثناء أربعة منهم تأجل النظر بالمصادقة عليهم لحين البت في القضايا الجنائية بحقهم، وهم كل من: (عباس جابر مطيوي، رعد حميد كاظم الدهلكي، سليم عبد الله الجبوري، عمر عزيز حسين الحميري). وقد تمت تسوية الامر بعد مصادقة المحكمة الاتحادية على الاسماء المحضورة بعد امتثالهم امام المحكمة .

وقد توزعت المقاعد البرلمانية على الدوائر الانتخابية بعد المصادقة بحسب الجدول التالي:

جدول (٢).

وبعد ارسال المحكمة قرار مصادقتها على النتائج إلى رئاسة الجمهورية[١] أصدر السيد نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي وبالاستناد إلى المادة (٥٤) مرسوماً جمهورياً دعا فيه مجلس النواب إلى الانعقاد خلال مدة خمسة عشر يوماً من تأريخ المصادقة على النتائج.

مباشرة لمجلس مهامه

تطبيقاً للمادة (٥٤) من الدستور العراقي، عقد مجلس النواب جلسته الأولى بتاريخ ٢٠١٤/٧/١ برئاسة السيد مهدي الحافظ "اكبر الاعضاء سنا". وكان من المفروض أن تُكرّس الجلسة، وبعد أداء النواب اليمين الدستورية، إلى انتخاب رئيس للمجلس ونائبين، إلا أن السيد أسامة النجيفي الرئيس السابق للمجلس طلب من "رئيس السن"، وبعد انتهاء النواب من أدائهم اليمين، مهلة للتشاور، وفعلاً رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة، وتبين بعد هذه المهلة أن نصاب البرلمان قد اختل مما عرقل عملية اختيار رئيس المجلس ونائبيه، ورفعت الجلسة إثر ذلك الى إشعار آخر.

بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٣ عقد مجلس النواب جلسته (الأولى/ الثانية)[٢] برئاسة السيد مهدي الحافظ رئيس السن، التي اقتصرت على أداء مجموعة من الاعضاء ممن لم يكونوا حاضرين في الجلسة الاولى اليمين الدستورية، ورفعت الجلسة بعد ذلك الى يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٧/١٥، الأمر الذي يؤشر إلى فشل الكتل السياسية في الاتفاق على رئاسة المجلس.

بتاريخ ٢٠١٤\٧\١٥ عقد المجلس جلسته (الأولى/الثالثة) برئاسة السيد مهدي الحافظ وبحضور ٢٧٣ نائباً، وتم في هذه الجلسة اداء اليمين الدستوري للنائبين مثال الالوسي والسيد خلف عبد الصمد، ثم حولت الجلسة الى سرية لغرض ترشيح رئيس للمجلس ونائبين، وفعلاً تقدم كل من السيدة شروق العبايجي والسيد سليم الجبوري للترشح لهذا المنصب، وبعد التصويت تبين أن السيد سليم الجبوري حصل على (١٩٤) صوتا من مجموع (٢٧٣)، ابطلت منها (٦٠) بطاقة لعدم موافقتها شروط الانتخاب، بينما حصلت السيدة شروق العبايجي على (١٩) صوتا فقط، وهكذا فاز السيد سليم الجبوري برئاسة البرلمان .

بعد اعلان انتخاب رئيس المجلس بوشر بعملية التصويت على النائب الاول حيث ترشح لهذا المنصب كل من السادة؛ حيدر العبادي واحمد الجلبي عن الائتلاف الوطني والسيد فارس جيجو عن الائتلاف المدني

---

[١] بقي منصب رئاسة الجمهورية شاغرا بسبب مرض الرئيس جلال الطالباني لمدة امتدت منذ بداية شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٣ وإلى حين صدور هذا المرسوم.

[٢] اعتبر مجلس النواب أن جلسته الأولى المنعقدة بتاريخ ١-٧-٢٠١٤، وجلسته الثانية المنعقدة بتاريخ ١٣-٧-٢٠١٤، وجلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٥-٧-٢٠١٤، جلسة واحدة، وسماها بـ (الجلسة الأولى) وذلك تفاديا لمخالفة المادة (٥٥) من الدستور التي تلزم البرلمان باختيار رئيس له ونائبين في جلسته الأولى، وكان يمكن والحال هذه أن يدمج المجلس جلساته الثلاث بجلسة واحدة مفتوحة، لولا أن قرار سابقاً للمحكمة الاتحادية اعتبر فيه عدم دستورية الجلسة المفتوحة.

الديمقراطي، وحصل السيد حيدر العبادي على (١٤٩) صوتاً من مجموع (٢٧٣) بينما حصل السيد احمد الجلبي على (١٠٧) صوتا، والسيد فارس جيجو على ستة اصوات بعد ابطال (١٢) بطاقة، ونتيجة لعدم حصول أي من المرشحين على الاغلبية المطلقة، المتمثلة بالنصف زائدا واحد من عدد اعضاء المجلس، قرر رئيس المجلس اعادة التصويت على مرشحين اثنين فقط، وعند إعادة التصويت اعلن السيد احمد الجلبي سحب ترشحه للمنصب وبذلك استمر التصويت على السيد حيدر العبادي كمرشح وحيد وحصل على (١٨٨) صوتا من اصل (٢٤٦). بعد ذلك تم التصويت على منصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب حيث حصل المرشح الوحيد للمنصب؛ السيد آرام الشيخ محمد على (١٧١) صوتا من اصل (٢٤١).

بعد انتهاء عملية انتخاب رئيس المجلس ونائبيه، دعا رئيس السن السادة رئيس المجلس الجديد ونائبيه لاستلام مهامهم، وافتتح السيد سليم الجبوري مهامه بكلمة شكر فيها اعضاء المجلس على منحهم اياه الثقة وفتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية اعتبارا من تاريخ ٢٠١٤\٧\١٦ ولمدة ثلاثة ايام. ثم رفعت الجلسة الى يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٤\٧\٢٣.

بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٣ عقد مجلس النواب الجلسة "الثانية" من الفصل التشريعي الاول للسنة الاولى برئاسة السيد سليم الجبوري رئيس مجلس النواب، حيث حضر الجلسة (٢٣٦) نائباً، وتم فيها التصويت على تأخير انتخاب رئيس الجمهورية الى نهاية الجلسة، والتصويت على تشكيل لجنة لمتابعة مشروع قانون الموازنة، وقراءة بيان التحالف المدني الديمقراطي من قبل النائبة شروق العبايجي، ثم التصويت على تأجيل انتخاب رئيس الجمهورية ٢٤ ساعة، نزولا عد طلب التحالف الكردستاني. بعد ذلك رفعت الجلسة الى يوم الخميس ٢٠١٤/٧/٢٤.

بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٤ عقد مجلس النواب جلسته "الثالثة" برئاسة السيد سليم الجبوري وتضمنت الجلسة الجولة الأولى من عملية التصويت على المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، وجاءت نتائج التصويت كما مبين في الجدول التالي:

اسم المرشح	عدد الأصوات
حنان الفتلاوي	٣٧
حسين الموسوي	٣
حميد حمادي	٢
فؤاد معصوم	١٧٥
فائق الشيخ علي	١٠

نتيجة لعدم حصول أحد من المرشحين على الاغلبية المطلقة تحول المجلس إلى اعادة التصويت على مرشحين اثنين ممن حصلوا على أكثر الأصوات، وهما السيدين فؤاد معصوم وحسين الموسوي ، وكانت نتائج الجولة الثانية كما يلي :

اسم المرشح	عدد الاصوات	عدد الاصوات الكلي	عدد الأصوات الصحيحة	عد الاصوات الباطلة
فؤاد معصوم	٢١١	٢٦٩	٢٢٨	٤١
حسين الموسوي	١٧			

وبذلك اعلن رئيس المجلس فوز السيد فؤاد معصوم رئيسا لجمهورية العراق. بعدها رفعت الجلسة الى ٢٠١٤/٨/٥.